

ولان يترق ان **قوله** ومن ثمة اربع امانا بوجها وذهابا الى الحس خطا عن
 رتبة الاشهر **قوله** وان يزد فيه فاستعدا لاسموا بعد ذلك
 الزيادة اكثر من الامثل واعلم ان الزيادة ما حرف او حرفان او ثلاثة
 وتلك ابواب والكلام على معاني تلك الافعال واحكامها يطلب التبيين
 والمشافهة **قوله** لاسم مجرد الاقوال السهابة المحسنة الاول مستقفا
 عليها والسادس زاده الكونيون والاحفص وتبعهوا التاثير واداقوا
 اورا اخر لم يثبتها الاكثر لند ودها خصوصا ما يتوالى في ثبوتها
 اربع مستخرجات انتهى **قوله** فذ نافع الحار بردي في الثالث فغالية ثبوت
 فعلا بكثر الفادوخ اللام بحالان درهما عرب وميل بحمل زيادة
 الهما كما يقوله ابوالحسن وقال البردي في جوابه ذلك ان لا تشتم بعينه
 درسم ولا زيادة ها هيلع ويا نقدم بر التسليم نقول فعلا تحقق امرين
 احدهما عدوها محض اسئلته في ذلك لورود العلم وجمع الثاني ان
 المحقق يستدعي وجود المحقق في الجملة وقد تحقق المحقق في علمه فيكون
 المحقق في متحققا ويؤيده ثبوت السادس ان الفرائح بر قفا وظلها
 ولا يعمد للمار دروايته وقوله ما لي عنه عند والقول الثابتية
 للماق يدل القك فان في ثبوت النون زائدة والدال لا يثبت
 والثابتية لاهو الفك سلمه في محبب تيل لا يجوز ذلك لان عند استحق
 من المعانرة فالنونة اصل واحد في الدالين زائد ونسبه نظرا لهم بقولون
 ما لي من ذلك عند اي **قوله** وما غاير الوقا الساطي لند
 مما اشهر من المستقرات بالزيادة والنقص واضرب عن الساذ منها
 لسد وذه وعن المركب لاستقلال كل من جزية وعن شبه الحرف لبقدمه
 وتتم يندرج العج على طريقة ابن جني انتهى واسط من قول ابن مشعر
 قوله للزيد نحو محم خير ومنه جندك وامثله عندنا جند يلفا قفا
 للفر والفار يي لاحقاد لخالفا للبرهين ومن ذلك عرث وعلمط
 اصلها عرثن وعلايط وقوله او المتقصر نحو يد وذر وكل ورج وقف
 وبني عليه او المسند وذر عورير وقرن للفطن العاسد او شبه
 الحرف نحو كم ومن اول التركيب نحو معدني كرم او العجمة كالمش ودرخص

ذكر من

ذكر من في التتميم والجواب ان الشاذ لا يعول عليه ونسبه الحرف ليس
 مما يدخله التصريف فهو يعزل عما نحن فيه والنظر في اوزان البساط
 قاعا المركب من حيث هو مركب فلا وزنه له والكلام في لغة العرب انتهى
 وهذا الاعتذار عن الاخرين غير ما اعتذر به الساطي فقد برزوا فيهم
 تشبيل ابن هشام للمتقصر بكل ورج وقف ان قولنا لظفر وما غايرها في
 الاستواء والفعال ومثله للمكودي لان الساطي نكلم فيما سبق على الافعال
 ايضا ويندجمع من المباحين بالاستا المتكلمة وقد برح بان اوزان
 ما زاد على الثلاثة من الاسم قد بينا بسخصها في قوله لاسم بحر رباع
 ففعل الحو مخلافه من الفعل فانه فرميين اوزانها بسخصها في قوله
 وانما بين منا بطحركتها فلا يحسن الطلافة قوله وما غاير بالنسبة للفعل
 لانه فرميين اوزانه الرباعية حتى جعل مغايرها **قوله** والبرقان
 يلزم الحو لما هي القولة في عدة حروف المجرى وايضا في شرحه في ذكر ما يلزم
 به زيادة الزيد واصالة المتاصل الزيد من بان تكرار لامصل
 فلا يتوقف على حروف بعضها وغير تكرار لامصل فيتوقف على حروف بعضها
 وهي عشرة يجمعها قولك سلمونهما فاقا لوافر فقالا جنتهم
 ومعنى كون هذه الحروف زائدة انه لا زائدة لانهما لا ان حيك وجد
 في منها كان زائدا واذا كان كذلك وجب ان يكون قانون يعرف منه
 الزايد من غيره والدليل على صالته اجمالي وتفصيلي فالاول هو كون الحرف
 يشق في بعض المقاريف وقد اشار اليه بقوله والحرف ان يلزم
 واعتراض بروج ما يهبط في بعض المقاريف وهو اصل كوا او بعد
 ودخول ما يلزم وهو اوزايد كوا وكوب واجيب بان الامثل
 اذا سقط له لانه فهو مقدر الوجود بخلاف الزايد والزايد اذا لم يقم
 مقدره يسقط وعامة ابن هشام في الحواجر ب زائد يلزم كواب
 اصلها ب زائد فلا يدان يقال كما يعارض ما رتب في سركنا ليس
 لئانه من الغلب ولا لال من اللولو ولا مما يتوقف من تحقيق ان سلمنا
 فصاحة قائلها والمتصلي سمانا لكلامه علمه وكان ينبغي ان يذكره
 قبل ان يذكر كميته الوزن ليجمع بين الدليلين او كان ينبغي ان يذكره

